بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

عقد الوساطة التجاريّة

عقد وساطة إلكتروني

الديباجة:

إنَّه و بعون الله تعالى في يوم (...) بتاريخ (.../.../...) ميلادي الموافق (.../.../...) هجري قمري المطابق (.../.../...) هجري شمسي تمّ تحرير هذا العقد بين كلٍّ من:

(١): طالبة الخدمة: شركة/ مؤسّسة (...) و عنوانها الرئيسي في دولة (...) مدينة (...) شارع (...) محلة (...) زقاق (...) اسم البناية (...) الطابق (...) رقم المكتب (...)، تحمل سجل تجاري رقم (...) صادر من (...) بتاريخ (.../ .../ ...) ميلادي، موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت هو:

(....)

و بريدها الإلكتروني هو:

(...)

و النشاط الّذي تمارسه هو (...)، و يمثلها قانوناً الأخ (...) بصفته (...) (رئيس المؤسّسة/ مُفوَّض عن رئيسها) المولود سنة (...) في مدينة (...) الّذي يحمل الجواز المرقّم (...)

الصادر بتاريخ (...) ميلادي من دولة (...) و المنتهية صلاحيته بتاريخ (...) ميلادي، و يُدعى لأغراض هذا العقد بالطرف الأوَّل.

(٢): مُقَدِّمة الخدمة (الوسيط التجاري): ألايكا للأعمال الإبداعيَّة و الشراكات الاستثماريَّة و عنوانها الرئيسي هو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت في بلوجر الّذي هو:

https://alaayeka.blogspot.com

و بريدها الإلكتروني هو:

alaayeka@gmail.com

و النشاط الّذي تمارسه هو (إدارة الاستثمار عبر الإنترنت من خلال تقديم خدماتها التجاريّة بما فيها التسويق الإلكتروني)، المرخّص لها بمزاولة نشاطها التجاري بموجب المادة رقم (٢) و المادة رقم (٦) و الفقرتين (١) و (٤) من المادة رقم (٢٣) و الفقرتين (١) و (٢) من المادة رقم (٢٧) الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرّخ في ١٠/ كانون الأوَّل، ديسمبر/ ١٩٤٨ ميلادي و الفقرة (١) من المادة رقم (١) الواردة في إعلان الحق في التنمية الصادر بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة ٤١/١٢٨ المؤرّخ في ٤/ كانون الأوَّل، ديسمبر/ ١٩٨٦ ميلادي و المادتين رقم (١) و (٢) الواردتين في نظام ألايكا الداخلي و الفقرات (ت) و (ث) و (ج) و (ح) و (د) و (ذ) من المادة رقم (٢) من النظام الداخلي لـ (مركز الإبداع العالمي) المسجّل رسميّاً في ديوان وزارة الثقافة بالجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة في دمشق بالرقم (١٧٨٢) بتاريخ (٢٠٠٩/٧/١٤) ميلادي، و يمثلها قانوناً الأخ

(رافع آدم الهاشمي) بصفته (رئيس المؤسّسة) المولود سنة (١٩٧٤) في مدينة (بغداد) الّذي يحمل الجواز المرقّم (...) الصادر بتاريخ (...) ميلادي من دولة (العراق) و المنتهية صلاحيته بتاريخ (...) ميلادي، أو: الأخ (...) بصفته (المفوَّض من قِبَل الأستاذ رافع آدم الهاشمي رئيس ألايكا للأعمال الإبداعيَّة و الشراكات الاستثماريَّة) المولود سنة (...) في مدينة (...) الّذي يحمل الجواز المرقّم (...) الصادر بتاريخ (...) ميلادي من دولة (...) و المنتهية صلاحيته بتاريخ (...) ميلادي، و يُدعى لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني.

و بعد أن أقرَّ الطرفين بأهليتهما الشرعيّة و القانونيّة للتصرّف و التعاقد تمَّ الاتفاق على الآتي:

تمهيد:

و حيث أنَّ الطرف الأوّل يمارس أعمالاً تجاريَّةً و يرغب بشراء مُنتجات عن طريق الإنترنت (إلكترونيّاً) باستخدام التواصل الفعّال عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثل: يوتيوب، فيس بوك، واتس آب، إنستجرام، تليجرام، تويتر، سناب شات.. إلخ) و غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، و حيث أنَّ الطرف الثاني لديه الخبرة و الدراية الكافية في مجال التسويق الإلكتروني و التعامل مع هذه البرامج و مرخّص له بمزاولة التسويق الإلكتروني للسلع و المنتجات و الخدمات و يمتلك كافّة المقوّمات اللازمة للتسويق عبر شبكة الإنترنت، و قد طلب الطرف الأوَّل من الطرف الثاني البحث من أجل إيجاد مورّدين لشراء المنتجات التالية (...)، و حيث اِلتقت إرادة الطرفين على ذلك فقد تمّ الاتفاق بينهما على البنود التالية:

البند الأوَّل:

(أ): تُعتَبَر ديباجة هذا العقد و التمهيد المذكورين أعلاه جزءً لا يتجزأ من هذا العقد و مُتمّماً و مفسّراً له.

(ب): يُعَدُ هذا العقد عقداً قانونيّاً مُلزِماً للطرفين و لجميع الأشخاص المذكورة فيه، سواء كان العقد بشكله الورقي أو بشكله الإلكتروني.

(ت): الطرفان في هذا العقد و جميع الأشخاص المذكورة فيه يتحمّلون المسؤوليَّة القانونيَّة الكاملة عن صحَّة جميع المعلومات الواردة في هذا العقد خاصَّةً المعلومات المذكورة عن كل طرف ممّا ورد في الديباجة أعلاه.

البند الثاني (البيانات و المعلومات):

يلتزم الطرف الأوّل بتوفير كافّة البيانات و المعلومات المتعلّقة بمنتجاته محل الشراء و الّتي يطلبها الطرف الثاني بغرض البحث عن مورّدين لها عبر وسائل الطرف الثاني الإلكترونيّة على أكمل وجه بما يتوافق مع سياقات العمل المتّبعة لدى الطرف الثاني و المعلَن عنها في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت ضمن موضوع (خطوات التسويق التجاري) و ما يتعلّق به من مواضيع أخرى مثل (قبل التسويق التجاري) و (عقد التسويق التجاري) الّتي اطّلع عليها الطرف الأوَّل اِطّلاعاً كاملاً و أصبح على علم و دراية بها قبل توقيعه هذا العقد.

البند الثالث (الحسابات الخاصّة):

في حال طلب الطرف الأوّل من الطرف الثاني البحث عن مورّدين لمنتجاته عبر وسائله و مواقعه الإلكترونيّة الخاصّة به فيلتزم الطرف الأوَّل بإعطاء جميع بيانات الحسابات الخاصّة به (اسم المستخدم و كلمة المرور) إلى الطرف الثاني كما يلتزم بتوفير كافّة البيانات و المعلومات الّتي يطلبها الطرف الثاني عن طريق وسيلة التواصل الرسميّة الخاصّة بالطرف الأوّل، كما يلتزم الطرف الثاني اِلتزاماً تامّاً بالحفاظ على سريّة معلومات حسابات الطرف الأوّل، و لا يتحقق هذا البند إلا بموافقة الطرف الثاني.

البند الرابع (إدارة الحسابات):

في حال تحقق البند الثالث من هذا العقد فيقوم الطرف الثاني بإدارة حسابات الطرف الأوّل على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل: يوتيوب، فيس بوك، واتس آب، إنستجرام، تليجرام، تويتر، سناب شات.. إلخ) شريطة أن لا يقوم الطرف الأوّل بالنشر و البحث عن مورّدين على الحسابات الخاصّة به إلّا بعد الرجوع الى الطرف الثاني و موافقة الطرف الثاني على ذلك، و تتم إدارة الشراء من قِبَل الطرف الثاني على النحو الّذي يحدده و يختاره الطرف الثاني بما يتوافق مع سياقات العمل المتّبعة لدى الطرف الثاني المعلن عنها في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.





البند الخامس (طريقة التواصل):

(أ): يلتزم الطرف الأوّل بأن تكون طريقة التواصل الرسميّة الخاصّة به هي البريد الإلكتروني التالي:

(...)

(ب): يلتزم الطرف الثاني بأن تكون طريقة التواصل الرسميَّة الخاصّة به هي البريد الإلكتروني التالي:

alaayeka@gmail.com

و تعتبر الطريقة الخاصّة بكل طرف هي الطريقة الوحيدة الّتي يُعتَد بها في العمل و في الحوار المتبادَل بين الطرفين من أجل إزالة الالتباسات و/ أو فض المنازعات الّتي قد تحدث بين الطرفين (لا قدَّرَ الله).

البند السادس (عمولة التسويق):

يستحق الطرف الثاني عمولة على خدماته المُقدَّمة للطرف الأوّل بنسبة (%) من سعر الشراء لكلّ مُنتَج أو سعر عمليّة شراء لمُنتج تمّ بالفعل شراؤه و دفع قيمته، و على أن توزَّع نسبة العمولة هذه مناصفة بين وسطاء المشتري و يمثلهم هنا الطرف الأوّل و بين وسطاء البائع و يمثلهم هنا الطرف الثاني، و يلتزم كل طرف من طرَفيّ هذا العقد بتوزيع عمولة الوسطاء على النحو التالي: (...).

البند السابع (مُدّة العقد):

اِتّفق الطرفان على أن تكون مُدّة هذا العقد (...) سنة ميلاديّة تبدأ من تاريخ (.../.../...) ميلادي و تنتهي في تاريخ (.../.../...) ميلادي، و يُجَدّد هذا العقد لمُدَدٍ أخرى مماثلة ما لم يَخطُر أحد الطرفين الطرفَ الآخر خطيّاً برغبتهِ في عدم التجديد لكلّ أو جزء من هذا العقد قبل انتهاء مُدّة هذا العقد بثلاثين يوماً على الأقل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول، كما يحق لطرفَيّ هذا العقد عند تجديده تعديل الأسعار و موضوع و شروط العقد وِفقاً لما يروه مناسباً.

البند الثامن (النفقات و التكاليف):

دون إخلال بعمولة الطرف الثاني المُحَدّدة في هذا العقد فإنّ دَور الطرف الثاني بموجب هذا العقد يقتصر على البحث من أجل إيجاد مورّدين لشراء مُنتَجات للطرف الأوّل شراءً إلكترونيّاً فقط و لا يتحمّل الطرف الثاني أي نفقات و/ أو تكاليف متعلّقة بعمليّة الشراء و/ أو التسليم للمُنتَج و/ أو التحميل و/ أو التنزيل و/ أو التركيب و/ أو ما شابه ذلك و/ أو أي نفقات أخرى، كما لا يتحمل الطرف الثاني أي تكاليف ناتجة عن عمليّة الشراء للمُنتَج المطلوب شراءه للطرف الأوّل و ذلك من رسوم ضريبية و/ أو جمركيّة و/ أو شحن و/ أو تأمين و/ أو ما شابه ذلك و/ أو أي تكاليف أخرى.. إلخ.

البند التاسع (العلامة التجاريَّة):

بشكل مستمر طيلة الفترة المحدّدة لهذا العقد، تبدأ من تاريخ هذا العقد، يلتزم الطرف الأوَّل بموجب أحكام و نصوص هذا العقد بوضع العلامة التجاريّة و/ أو الشعار التجاري للطرف الثاني ضمن الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الخاص بالطرف الأوَّل مع رابط الإحالة إلى الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الخاص بالطرف الثاني أو ضمن صفحات التواصل الاجتماعي الخاصّة بالطرف الأوّل في حال كان الطرف الأول لا يمتلك موقعاً إلكترونيّاً على شبكة الإنترنت.

البند العاشر (حل المشاكل المتعلّقة):

يلتزم الطرف الثاني بموجب هذا العقد بالرد على استفسارات الموّردين و تلقّي الشكاوى و نقلها للطرف الأوّل في حال تعلّقت تلك الشكاوى به أو بأحد مُنتجاته و ذلك لحلّها و معالجتها، كما يحق للطرف الثاني في حال عدم تجاوب الطرف الأوَّل مع شكاوى العُملاء المرسلة له أو المتعلقة بأحد منتجاته التدخل و حل المشكلة مهما كانت و من ثمّ الرجوع على الطرف الأوّل بأي مبالغ ماليّة دُفِعَت للعميل في سبيل حل المشكلة، مع احتفاظ الطرف الثاني بحقّه في التعويض من قِبَل الطرف الأوَّل.

البند الحادي عشر (السريّة و سياسات كلّ طرف):

بشكل مستمر دون انقطاع، يتعهد كلّ طرف من طرفَيّ هذا العقد بعدم التدخل في سياسات و برامج العمل الداخليّة الخاصّة به، و كذا الحفاظ على سريّة المعلومات و البيانات

الّتي يحصل عليها الطرف الآخر بحكم هذا التعاقد و يتوجّب عدم استخدام هذه المعلومات في غير الأغراض المخصّصة لها وفقاً لِما تتطلّبه حاجة العمل الّتي يحدّدها الطرف الثاني، و يحق للطرف الثاني مطالبة الطرف الأوّل بالتعويض عمّا يكون قد أصابه من أضرار نتيجة إخلال الطرف الأوّل بهذا الالتزام.

البند الثاني عشر (الجزاءات و غرامات التأخير):

في حالة تأخّر الطرف الأوّل عن سَداد عمولة الأعمال الشرائيّة المنفّذة لصالحه بموجب هذا العقد لمدة تزيد عن (...) يوماً يستحق الطرف الثاني نسبة (%) من قيمة هذه المبالغ عن كل (...) (أسبوع/ شهر) تأخير، كما يجوز للطرف الثاني أن يتنازل عن كل أو بعض الغرامة المذكورة، و في جميع الأحوال يجوز للطرف الثاني دون أدنى مسؤوليّة عليه إيقاف الالتزامات الخاصّة به في حالة تأخّر الطرف الأوّل عن سَداد العمولات الماليّة المستحقّة عليه لأكثر من (...) يوماً.

البند الثالث عشر (المنازعات):

إضافة إلى الثقة المتبادلَة بين طرَفَيّ هذا العقد فإنّه و بموجب هذا العقد يُلزَم كلّ طرف من أطرافه في حال حدوث أي خلاف ينشأ عن هذا العقد أو يتعلق به بأن يكون الاختصاص بالفصل فيه معقوداً لـ (نظام ألايكا الداخلي) و البنود الواردة فيه و لا يتم اللجوء إلى القضاء إلّا في حال فشل الحلول الوديّة بين الطرفين، و تكون الدولة الّتي سيتم التقاضي فيها هي

الدولة الّتي يحمل جنسيّتها أو الّتي يُقيم فيها الطرف الثاني حسبما يقرره الطرف الثاني باختياره أحد هاتين الدولتين.

البند الرابع عشر (الضمانات):

إضافة إلى حسن النوايا المتبادلَة بين طرَفَيّ هذا العقد فإنّ الطرف الأوَّل يلتزم اِلتزاماً كاملاً بجميع ما ورد في موضوع (خطوات التسويق التجاري) و ما يتعلّق به من مواضيع أخرى مثل (قبل التسويق التجاري) و (عقد التسويق التجاري) الّتي نشرها الطرف الثاني في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت و من بينها اِلتزام الطرف الأوّل بأنَّ مُنتجاتهِ الّتي يقوم الطرف الثاني بالبحث عن إيجاد مورّدين إليها من أجل شرائها للطرف الأوّل هي ذات مواصفات حقيقيّة تتوافق مع المجوِّز الشرعي و القانوني لها اِعتماداً على ما أقرّته الشريعة الإسلاميّة و قوانين و لوائح الأمم المتحدة العالميّة بما فيها القواعد المتعلقة بمسؤوليّات الشركات عبر الوطنيّة و غيرها الّتي تمّ اعتمادها مِن قِبَل اللجنة الفرعيّة في الأمم المتحدة لتعزيز و حماية حقوق الإنسان في جلستها الثانية و العشرين المنعقدة بتاريخ ١٣/ آب، أغسطس، ٢٠٠٣ ميلادي و قوانين و لوائح منظّمة التجارة الدوليّة و من بينها بنود الأونسيترال و مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص و اليونيدروا (الدليل القانوني إلى الصكوك الموحدة في مجال العقود التجاريّة الدوليّة مع التركيز على البيع) الصادر من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي و قوانين و لوائح منظمة الجمارك العالميَّة و بنود منشور حقوق الإنسان و اتفاقات التجارة الدوليَّة الصادر سنة (٢٠٠٥) ميلادي من مفوّضيَّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان و بنود اتفاقيّة منظّمة التجارة العالميّة بشأن تيسير التجارة و أدوات التنفيذ الصادر في الإعلان الوزاري رقم (١٣/٣٦) في شهر كانون الأوّل، ديسمبر من سنة (٢٠١٣)

ميلادي من منظّمة التجارة العالميَّة، و في حال إخلال الطرف الأوّل بأي صفة من هذه المواصفات فإنّه يتحمّل جميع التبعات الشرعيّة و/ أو القانونيّة المترتبة عليه جرّاء ذلك الإخلال و لا يتحمّل الطرف الثاني أي مسؤوليَّة في حال حدوث هذا الإخلال (لا قَدَّرَ الله).

البند الخامس عشر (اللّغة):

تتم كلّ المراسلات بين طرَفيّ هذا العقد بما في ذلك الإخطارات و/ أو الطلبات و/ أو الموافقات و/ أو العروض و/ أو المطالبات بإحدى اللّغتين العربية أو الإنجليزيّة و تكون اللّغة العربيّة هي اللّغة المُعتمَدة في تحديد و/ أو تفسير و/ أو توضيح كلّ ما ورد في هذا العقد و يحق للطرفين اعتماد اللّغة الّتي يراها مناسبة لَهُ من أجل توقيع نسخة إضافيّة من العقد إلّا أنّ العقد المكتوب باللّغة العربيّة يكون هو العقد المعتَد به قانوناً و يعتبر العقد بالمكتوب باللّغة الأخرى عبارة عن نسخةٍ مُترجَمةٍ عن اللّغة الأصليّة (العربيَّة) لهذا العقد، و بسبب القيود المتأصلة في طبيعة الترجمة و الناتجة عن تعقيدات اللّغة و احتمال وجود عدد من الترجمات و التفسيرات المختلفة لكلمات و عبارات معيَّنة، فإنَّ الطرف الثاني يعلن و بكل وضوح أنَّه لا يتحَّمل أي مسؤوليَّة و يخلي مسؤوليّته عن أي ضمانات ضمنيَّة مُتعلّقة بملائمة النسخة الإضافية باللّغة الأخرى من هذا العقد لأغراض ترجمته إلى تلك اللّغة أو ملائمته لغرض مُعيَّن، كما أنّ الطرف الثاني لن يتحمَّل أي مسؤوليَّة عن أي خسائر في الأرباح أو أي خسائر تجاريَّة أخرى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخسائر العرضيَّة أو المترتبة أو غيرها من الخسائر الّتي قد تقع على الطرف الأوّل و/ أو قد تقع على غيره نتيجة عدم تطابق الترجمة الواردة في النسخة الإضافيّة مع محتوى هذا العقد المكتوب باللّغة العربيَّة.

البند السادس عشر (عملة السداد و الإيداع):

تعتبر (...) العملة الّتي تمّت عمليّة الشراء عليها هي العملة الأساسيّة لتسعير كافّة بنود العقد، و يجوز للطرفين الاتفاق كتابةً على غير ذلك، و يقوم الطرف الأوّل بمجرد إتمام أي عمليّة شراء لمنتجاته و انتهت بالشراء بإيداع كافّة المستحقات و العمولات الماليّة المستحقة للطرف الثاني بحسب هذه العملة في الحساب البنكي الخاص بالطرف الثاني لدى بنك (...) و برقم حساب بنكي (...) أو حسب ما يحدّده الطرف الثاني لاحقاً، و يحق للطرف الثاني تحديد نوع العملة و الوسيلة الّتي يستلم بها مستحقاته الماليّة من الطرف الأوّل، سواء كانت العملة و الوسيلة بشكل متجسّد (مثل العملة الورقيّة و بطاقة الحساب البنكي) أو بشكل إلكتروني عبر الفضاء السايبري (مثل العملة الافتراضيّة المشفّرة و المحفظة الإلكترونيّة تراست والت)، و يتوجّب على الطرف الأوّل تسديد مستحقات الطرف الثاني حسب نوع العملة و الوسيلة الّتي يحددها الطرف الثاني.

البند السابع عشر (الإخطارات):

تُرسَلُ كل الإخطارات المتعلقة بهذا العقد بين الطرفين عبر البريد الإلكتروني المعتمَد في هذا العقد أو كتابيّاً بالبريد المسجّل أو تسلّم يدويّاً على العناوين الموضّحة فيه و في حالة تغيير عنوان أي طرف يُرسِلُ الطرف المعني إخطاراً مسبقاً للطرف الآخر و تعتبر أية إخطارات مرسلة بموجب هذا العقد قد سُلّمت في يوم إستلامها من الطرف الآخر.

البند الثامن عشر (الفيديوهات و الصور):

في حال تطلّب الأمر ذلك، يلتزم الطرف الأوّل بإرسال مجموعة من الفيديوهات الخام و/ أو الصور الخام إلى الطرف الثاني عن منتجه أو منتجاته محل التعاقد في هذا العقد لأجل استخدامها من الطرف الثاني لأغراض الشراء، على أن تكون هذه الفيديوهات و/ أو الصور حسب العدد و المواصفات التي يحددها الطرف الثاني.

البند التاسع عشر (تسهيل الإجراءات):

يمتلك الطرف الثاني الحق في التقاط فيديوهات و/ أو صور و/ أو تصوير المنتج أو المنتجات محل التعاقد في هذا العقد بشتى أشكال التصوير و أنواعه و يلتزم الطرف الأول بتوفير جميع التسهيلات للطرف الثاني من أجل تنفيذ عمليّات التصوير في أماكن وجود هذه المنتجات لدى الطرف الأول في الوقت الذي يحدده الطرف الثاني و بالطريقة التي يقررها الطرف الثاني و/ أو بما يراه الطرف الثاني مناسباً لأغراض الشراء.

البند العشرون (حق الاستخدام):

بما فيها وضع علامته التجاريّة و/ أو وضع شعاره و/ أو إجراء عمليّات المونتاج و/ أو التصميم الجرافيكي و/ أو النشر على جميع المواقع الإلكترونيّة و/ أو أي جهة أخرى و/ أو حسبما يقرره الطرف الثاني فإنّ الطرف الثاني يمتلك الحق الكامل في استخدام جميع الفيديوهات و الصور التي يلتقطها هو و/ أو يرسلها إليه الطرف الأول لأغراض الشراء لمنتجه أو منتجاته محل التعاقد في هذا العقد و تصبح جميع هذه الفيديوهات و الصور مملوكة إلى الطرف الثاني





منذ لحظة التقاطها لديه و كذلك منذ لحظة استلامها من الطرف الأول و لا يحق للطرف الأول المطالبة بها مطلقاً كما لا يحق للطرف الأول المطالبة بأي شيء يتعلق بها بعد لحظة إرسالها من الطرف الأول إلى الطرف الثاني.

البند الحادي و العشرون (العمولة التتابعيّة):

يلتزم الطرف الأول بأن تكون جميع الصفقات و/ أو الاتفاقات و/ أو التعاقدات التتابعيّة اللاحقة بعد المرّة الأولى التي تتم بينه و بين البائع الذي يجذبه الطرف الثاني لشراء منتج أو منتجات للطرف الأول تكون جميعها بعلم الطرف الثاني و يكون للطرف الثاني حق العمولة فيها بمقدار العمولة ذاتها في المرّة الأولى المحدّدة في هذا العقد.

البند الثاني و العشرون (جاهزيّة الإنجاز):

يلتزم الطرف الأول بأن تكون منتجاته محل التعاقد في هذا العقد هي منتجات حقيقيّة موجودة على أرض الواقع و جاهزة للشراء و الشحن من البائع فور جذبه إليه من قِبَل الطرف الثاني و أنَّ الطرف الأول جاهز للتعاقد عليها و إنجازها مع البائع و إتمام الصفقة على أكمل وجه دون أي تأخير و في حال إخلال الطرف الأول بهذا البند فإنّه يكون مُلزَمَاً خلال مدّة (٧) سبعة أيّام كحد أقصى بدفع غرامة ماليّة مقدارها (١%) واحد بالمائة من سعر المنتج أو المنتجات التي تمّ الاتفاق عليها مع البائع و تذهب هذه الغرامة مناصفةً إلى الطرف الثاني و البائع، (٥٠%) خمسون بالمائة إلى الطرف الثاني و (٥٠%) خمسون بالمائة إلى البائع.

البند الثالث و العشرون (مواصفات المنتجات):

يلتزم الطرف الأول بأن تكون منتجاته محل التعاقد في هذا العقد هي منتجات صالحة و لا تحتوي على أي أضرار و لا تؤدّي إلى إحداث أي ضرر على المستهلكين أو غيرهم و أنها ذات مواصفات مطابقة للشريعة الإسلاميّة و القوانين الخاصّة بها و يتحمّل الطرف الأول كامل المسؤوليّة الشرعيّة و القانونيّة تجاه عدم التزامه بهذا البند و تقع عليه تبعاتها إزاء ذلك و لا يتحمل الطرف الثاني أي مسؤوليّة تتعلق بهذا الشأن.

البند الرابع و العشرون (الإخلال بأحد البنود):

إذا أخلَّ الطرف الأول بأحد بنود هذا العقد فإنَّ الطرف الثاني يمتلك الحق الكامل في فسخ هذا العقد و يكتفي بإرسال رسالة إلكترونيّة إلى الطرف الأول عبر بريده الإلكتروني يخبره فيها فسخ هذا العقد و تُعتبَر هذه الرسالة إخطاراً مُعلِناً فسخ الطرف الثاني لهذا العقد منذ تاريخ إرسالها إلى الطرف الأول.

البند الخامس و العشرون (تاريخ التحرير):

إثباتاً لما تقدم فقد حُرِّرَ هذا العقد من نسختين أصليّتين باللّغة العربية و وُقّع هذا العقد المُكوَّن من ديباجة و تمهيد و خمس و عشرين بنداً في عدد (...) صفحات مطبوعة ورقيّاً من الطرفين كلاً باسمه و صفته، بيد كل طرف نسخة أصليّة أو نسخة مأخوذة بالماسح الضوئي عن النسخة الإلكترونيَّة منه إِعتباراً من اليوم و الشهر و السنة الموضّح في صدر هذا العقد.

حُرِّر بتاريخه و الله خير الشاهدين و نِعمَ الوكيل

الطرف الأوّل:

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

خاتم الشركة:

الطرف الثاني:

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

خاتم الشركة:

ذات صلة عبر الرابط التالي:

https://alaayeka.blogspot.com/2022/05/blog-post_56.html